

قانون تنظيم التكنولوجيا المالية

إعداد الدكتور: محمد عودة

LAW 631
FinTech

المحاضرة (التاسعة)



قانون تنظيم التكنولوجيا المالية

المحاضرة التاسعة

LAW 631
FinTech

الأُسبوع العاشر

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

المحاور الرئيسية للمحاضرة

- 1- واقع التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي
2. واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية
3. دور التكنولوجيا المالية في إرساء الشمول المالي في الوطن العربي
4. المراجع

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

المحور الاول : واقع التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي

ماهية التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية هي تلك الابتكارات المالية التي باستطاعتها أن تنتج نماذج أعمال جديدة، أو تطبيقات، أو عمليات، أو منتجات تؤثر بشكل واضح على الأسواق المالية والمؤسسات وتقديم الخدمات المالية، تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة وهي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات بالتعاون أو بالمنافسة مع مقدمي الخدمات المالية (مختبر ومضة وبيفورت 2016). توصف التكنولوجيا المالية على أنها حقبة جديدة من التمويل الرقمي حول العالم الذي يمتد من تطبيق الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي إلى استخدام البيانات الكبرى، ومن استخدام تحديد الهوية البيولوجية إلى تقنية البلوك تشين (سلسلة الكتل) (سلسلة البلوكات)

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

تعتبر تطبيقات التكنولوجيا المالية إحدى تطبيقات الاقتصاد التشاركي الذي يعرف بأنه: مجموعة أسواق العرض والطلب على السلع والخدمات التي تقوم من خلالها شركات تستخدم التطبيقات الالكترونية والمنصات الرقمية لتحقيق التواصل بين مقدمي السلع والخدمات والمستهلكين ومن ثم دعم التجارة بناء على الطلب

مما سبق نستنتج أن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الشركات التي تستخدم التكنولوجيا لجعل النظم المالية أكثر ملائمة وتطورا وتقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وفعالية، وهي لا تقتصر على قطاعات محددة مثل التمويل أو نماذج الأعمال، ولكنها تغطي كل نطاق الخدمات والمنتجات التي توفرها عادة صناعة الخدمات المالية، ومع أن الكثير من التكنولوجيات الجديدة يتم تطويرها من طرف شركات ناشئة إلا أن ذلك لا ينفي مساهمة كبار الفاعلين في القطاع المالي مثل البنوك الكبرى.

للتكنولوجيا المالية تاريخ طويل، إذ أنها جزء لا يتجزأ من صناعة الخدمات المالية وساهمت ابتكارات التقنيات المالية بشكل كبير في جعل الخدمات المالية أكثر أتمتة وكفاءة، واستمرت في التطور ابتداء من إدخال بطاقات الائتمان في الخمسينيات

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

وماكينه الصراف الآلي في السطينيات، والتداول الإلكتروني للأسهم في السبعينيات وأجهزة الكمبيوتر المركزية وأنظمة حفظ السجلات في الثمانينيات، والخدمات المصرفية والسمسرة عبر الإنترنت في التسعينيات، وخلال هذه العقود الخمسة رحب العاملون في القطاعات المالية بهذه الابتكارات التي تتمتع بسجلات ممتازة في مساعدة المؤسسات المالية على تقديم منتجاتها وخدماتها إلى العملاء الذين تزايدت طلباتهم للخدمات المالية أكثر من أي وقت مضى، وأصبح الوقت اللازم لتسويق المنتجات والخدمات الجديدة أقصر ويمكن معالجة العديد من المعاملات في وقت أقل بكثير مع انتشار الإنترنت على نطاق واسع والأجهزة المحمولة وخاصة الهواتف الذكية، وبذلك أصبحت الابتكارات أكثر كثافة منذ عام 2000، وتم تقديم المحافظ الإلكترونية وتطبيقات الدفع والمستشارين الآليين والتمويل الجماعي ومنصات الإقراض

إن الفئات التي تستهدفها التكنولوجيا المالية تلبى حلول التقنيات المالية جميع احتياجات الخدمات المالية للعملاء، مع معالجة كفاءات عمليات الخدمات المالية. ويوضح الجدول التالي أهم الفئات التي تخدمها التقنيات المالية:

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

الفئات المستهدفة من خدمات التكنولوجيا المالية

النوع : العملاء

الفئة :

المستهلكون: عملاء التجزئة مع شرائح اساسية من ذوي الدخل المنخفض و المتوسط و المرتفع و العالي جدا، فضلا عن فئات الشباب

قطاع الاعمال: العملاء من الشركات/ الاعمال بما في ذلك الشركات الكبيرة و المتوسطة و الصغيرة و المنظمات الاجتماعية

المؤسسات المالية: مديرو الاصول، صناديق المعاشات، شركات التأمين، صناديق التحوط

النوع: احتياجات الخدمات المالية

الفئة:

الايداعات: الودائع التي يحتفظ بها البنك و حسابات الاستثمار

تمويل الافراد و الاعمال: الإقراض غير المضمون و المضمون، التمويل القائم على الاسهم

تمويل التجارة: تمويل رأس المال العامل، سلسلة التوريد، الاعتماد المستندي، التحصيل

الخزينة: خزينة البنك

ادارة الثروات : الثروة و الصناديق المؤسسية

التأمين: التأمين المباشر و اعادة التأمين

النوع: العمليات

الفئة:

المكاتب الامامية: اكتساب العميل، اجراءات لإرضاء المتطلبات، خدمة العملاء، خدمة التوصيل، الاستشارات

المكاتب الوسطى: ادارة المخاطر، الخزينة، المدفوعات

المكاتب الخلفية : التحصيل، تخزين و امن البيانات، ادارة المحافظ ادارة المخاطر

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

مقومات نجاح تطبيق التكنولوجيا المالية

تتسابق دول كثيرة حول العالم على تطوير مجمع متقدم جدا للتكنولوجيا المالية، ويجب تضافر عدد من العناصر للحصول على هذا المجمع، منها :

-بيئة لشركات مالية مختلفة تتنافس وتتعاون فيما بينها

-هيكلية اقتصاد وطني مفتوحة تسهل إمكانية الاتصال وتتيح درجة أكبر من الابتكار

-شبكة من العلاقات الدولية لتشجيع تبادل الأفكار وتسريع تنفيذ الحلول

-مجمع مهارات قوي وقدرات قوية وشاملة على إجراء الدراسات والأبحاث

-بيئة رقابية مشجعة أو داعمة

-بيئة إنترنت آمنة

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

أهمية التكنولوجيا المالية وتطورها

لقد زاد الوعي في السنوات الأخيرة بأهمية التكنولوجيا المالية، إذ أن 94% من المستهلكين يعرفون على الأقل تكنولوجيا مالية واحدة لتحويل الأموال و 75% منهم كان لهم استخدام سابق الخدمات التكنولوجيا المالية لغرض التحويل أو السداد، وأن 50% منهم استخدموا تكنولوجيا التأمين، حيث قدر المتوسط العالمي لتبني خدمات التكنولوجيا المالية 64% وتحتل عمليات تحويل الأموال والمدفوعات المرتبة الأولى من بين قطاعات التكنولوجيا المالية، إذ ارتفع عدد المستهلكين الذين يستخدمون على الأقل خدمة من هذا النوع من 18 % سنة 2015 إلى 50% سنة 2017 وإلى 75% سنة 2019، وفي الصين ترتفع نسبة التبني إلى 95% وتعد تقنية الدفع الند للند انتشارا وتقترب نسبة التبني في روسيا وجنوب افريقيا من 82%، كما عرفت تكنولوجيا التأمين انتشارا واسعا حيث ارتفع عدد المستخدمين من 8% سنة 2015 الى 24% سنة 2017 وفاق 48% في سنة 2019 وبذلك احتل المرتبة الثانية، وجاء قطاع الادخار والاستثمار في المرتبة الثالثة بنسبة تبني قاربت 34% تلاه قطاع التمويل والتخطيط المالي في المرتبة الرابعة ثم قطاع الإقراض في المرتبة الخامسة بنسبة تبني 27% من اجمالي المستخدمين

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

ساهمت ابتكارات التكنولوجيا المالية بشكل كبير في جعل الخدمات المالية أكثر أتمتة وكفاءة واستمرت في التطور بدءا من إدخال بطاقات الائتمان في الخمسينيات وماكينة الصراف الآلي في الستينيات والتداول الإلكتروني للأسهم في السبعينيات، وأجهزة الكمبيوتر المركزية وأنظمة حفظ السجلات في الثمانينيات والخدمات المصرفية والسمسرة عبر الإنترنت في التسعينيات. خلال هذه العقود الخمسة، كان المستهلكون يتبنون التقنيات دون التفكير بها كثيرا، وبدلا من الشعور بالتهديد رحب الفاعلون في القطاعات المالية بهذه الابتكارات التي تتمتع بسجلات ممتازة في مساعدة المؤسسات المالية على تقديم منتجاتها وخدماتها إلى العملاء الذين تزايدت طلباتهم للخدمات المالية أكثر من أي وقت مضى. لقد أصبح الوقت اللازم لتسويق المنتجات والخدمات الجديدة أقصر ويمكن معالجة مزيد من المعاملات في وقت أقل بكثير. مع انتشار الإنترنت على نطاق واسع والأجهزة المحمولة وخاصة الهواتف الذكية، أصبحت الابتكارات أكثر كثافة منذ عام 2000 فصاعدا. تم تقديم المحافظ متنقلة وتطبيقات الدفع والمستشارين الآليين والتمويل الجماعي ومنصات الإقراض من نظير إلى نظير .

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية وتوزيعها الجغرافي:

عرفت التكنولوجيا المالية في الآونة الأخيرة قفزة نوعية وطفرة غير مسبوقة، فحققت الاستثمارات العالمية في هذا القطاع نمواً سريعاً وهائلاً، ويأتي هذا الانفتاح عليها بسبب إزدحام المتعاملين على مختلف الخدمات التي تقدمها وإرتفاع الثقة والمصداقية في معاملتها، وفيما يلي إستعراض بعض الأرقام والحقائق حولها :

انظر الشكل التالي:

اجمالي الاستثمارات المالية في التكنولوجيا المالية خلال الفترة 2014- 2019

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي



واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

يتضح من الشكل السابق أن الاستثمارات العالمية في قطاع التكنولوجيا المالية في تزايد مستمر، حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات سنة 2016 مسجلة 737 مليار دولار عبر 2173 صفقة وذلك مقارنة مع 2014 أي كانت تقدر بـ 512 مليار دولار فقط، لكن هذا الارتفاع لم يتواصل بسبب انخفاض قيمة الاستثمارات سنة 2017 مسجلة 544 مليار دولار من خلال 2629 صفقة، غير أنها عاودت الارتفاع سنة 2018 بقيمة إستثمارات تراكمية بلغت 1410 مليار دولار عبر 3145 صفقة، في حين سجلت سنة 2019 قيمة 1350 مليار دولار.

اعتبرت أمريكا الشمالية هي الرائدة في مجال الاستثمار في التكنولوجيا المالية وامتلاك محافظ الأموال الافتراضية بنسبة 64.3% من إجمالي حصة الاستثمارات خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2010 الى 2014 تليها أوروبا بنسبة 19.7% ثم آسيا بنسبة 13.3% في حين تعد حصة إفريقيا ودول الشرق الأوسط جد ضعيفة لا تتعد 0.7% و 1.8% على التوالي. إلا أنه في سنة 2015 برزت وبشكل جلي استثمارات التكنولوجيا المالية في دول آسيا والمحيط الهادي وتزايد نموها بسرعة في سنة 2016، ليشهد في سنة 2017 تراجعاً في هذه الاستثمارات في دول آسيا والمحيط الهادي وارتفاع حجمها بشكل غير مسبوق في أوروبا

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

نسبة اعتماد التكنولوجيا المالية في سبعة و عشرون سوقا حول العالم :

تتباين معدلات نمو اعتماد الدول على التكنولوجيا المالية في 27 سوق دولي. حيث تعد الصين أكثر دول العالم اعتمادا على التكنولوجيا المالية بمعدل بلغ 87% من مستهلكي الخدمات المالية لسنة 2017 تليها الهند بنسبة 87 ، ثم روسيا وجنوب إفريقيا 82% وتمثل الأسواق الرئيسية للتكنولوجيا المالية التي تضم كل من والصين وبريطانيا 39% من الصفقات وتعد الصين أكبر سوق للصفقات التي بلغ مجموع استثماراتها 659 صفقة بقيمة 11.89 مليار دولار ، إلا أن السوق عرف ظهور مساهمين من الدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط وهذا ما يؤكد تبلور فكرة تبني التكنولوجيا المالية في عديد دول العالم كأساس لانطلاقة جديدة في عامل المعاملات المالية والمصرفية وتشهد الدول الآسيوية والمحيط الهادئ أسرع معدلات نمو في سوق التكنولوجيا المالية، بمعدل قدر بـ 16.37% ويرتبط ذلك بتزايد استخدام الحلول الرقمية من طرف السكان الآسيويين في معاملاتهم المالية اليومية وإدارة مدخراتهم بسهولة

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

المحور الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي

دوافع استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية:

تتمثل الحوافز التي تدفع الشركات والأفراد إلى استخدام التكنولوجيا المالية في النقاط التالية :

- انتشار الإقصاء المالي بشكل واسع يعود بكلفة مرتفعة على كل من الأفراد والحكومات على حد سواء في حين يسعى الناس بشكل متزايد إلى استخدام بعض أشكال الخدمات المالية، فإن المفتاح الأساسي للتغلب على ذلك هو التكنولوجيا، ومع تزايد استخدام التكنولوجيا في جميع جوانب الحياة، وازدياد نسب انتشار الهواتف الذكية بثلاثة أضعاف تقريبا خارج دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع ازدياد الحاجة إلى حلول المدفوعات الرقمية

- يمثل إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة 8% من القروض الائتمانية التي تقدمها البنوك العربية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقارنة بنسبة 18% في الدول متوسطة الدخل على مستوى العالم وهذا بالرغم من الدور الهام الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، حيث تشكل بين 80% و 90% من جميع المؤسسات المسجلة، وتوفر 20% إلى 40% من جميع وظائف القطاع الخاص، كما أن منصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي للمشاريع الاجتماعية والإبداعية أثبتت شعبيتها في دول

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

- بالرغم من المساهمة النسبية للتجارة الإلكترونية في إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي إلا أنها تعتبر أقل بخمس مرات مقارنة مع الدول الأخرى ذات الدخل المرتفع، ويرجع السبب جزئيا في ذلك إلى تفضيل العملاء خيار الدفع عند الاستلام حتى لو كانوا يمتلكون بطاقات ائتمان وبطاقات خصم
- التركيبة السكانية، حيث يفوق عدد سكان الدول العربية 360 مليون نسمة وهو ما يجعل هذه الدول سوقا واعدة ونشطة لاستقبال واستقطاب استثمارات شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، إضافة الى تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يفوق 29.1 ألف دولار في دول الخليج وهو يعد من بين المعدلات الأعلى في العالم، حيث يقدر ب 70 ألف دولار في قطر و 39.8 ألف دولار في الإمارات و 29 ألف دولار في الكويت و 22 ألف دولار في السعودية و 4.2 ألف دولار في الجزائر و 3.4 ألف دولار في كل من المغرب والأردن حسب بيانات صندوق النقد الدولي لسنة 2019.

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

- انخفاض ولاء العملاء لبنوكهم، حيث تشير الدراسات الى أن الكثير من العملاء انخفض ولاؤهم وتعاملهم مع البنوك وبدأ ولاؤهم يتجه الى خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية في الدول العربية على غرار الكثير من الدول، حيث يثق حوالي 76% من المستهلكين في الإمارات العربية المتحدة بشركة تكنولوجيا واحدة على الأقل أكثر من ثقتهم في البنوك عندما يتعلق الأمر بتسيير أموالهم، ويبدى 83% من سكان الإمارات انفتاحهم على تبني حلول تكنولوجيا مالية من قبل مؤسسات غير مالية

تطور حجم استثمارات التكنولوجيا المالية في الدول العربية

حققت شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية استثمارات تفوق 100 مليون دولار في سنة 2018 بين صفقات معلنة وغير معلنة وصفقات استحواذ، وكان مصدر التمويل الرئيسي صناديق استثمار مخاطر عالمية ومسرعات أعمال وبنوك، وكانت هذه الشركات تهدف الى تجميع تمويل بقيمة 50 مليون دولار في عام 2017 وسجلت زيادة بـ 270% عن 18 مليونا سنة 2016، وتضاعف عدد الصفقات من 5 صفقات في 2013 الى 10 صفقات في 2016. وبلغت قيمة إجمالي الاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية منذ عام 2015 الى غاية 2019 نحو 237 مليون نفدت عبر 181 صفقة. انظر الشكل التالي الذي يدل على تطور حجم استثمارات التكنولوجيا المالية في الدول العربية

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي



واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في الدول العربية ارتفع من 18 مليون دولار سنة 2015 إلى 23 مليون دولار سنة 2016 وتجاوزت 122 مليون دولار سنة 2017، غير أنها تراجعت إلى حوالي 44 مليون دولار سنة 2018. وقد بلغت نسبة تمويل مشاريع التكنولوجيا المالية حوالي 7% من إجمالي تمويل المشاريع الناشئة في الدول العربية خلال سنتي 2015 و 2019. و بالرغم من أن الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في الدول العربية لا تشكل إلا 1% من إجمالي الاستثمارات العالمية، إلا أنها تسجل معدل نمو قارب 39% سنويا. وشهد عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة تطورا منذ سنة 2016 حيث ارتفع إلى 310 شركة سنة 2018

تتصدر التمويل والاستثمارات في التكنولوجيا المالية، و 47% من إجمالي الصفقات، كما تحتوي على 46% من الشركات الناشئة، تأتي بعد ذلك مصر بتحقيقها 7% كنسبة استثمارات و 27% بالنسبة للصفقات مقابل امتلاكها لنسبة 17% من شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة محل الدراسة، لتأتي في المرتبة الثالثة لبنان والتي تعرف انتفاضة مسجلة في مجال التكنولوجيا المالية بـ 9% من إجمالي التمويل و 9% من إجمالي الشركات الناشئة للفينتك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أما المراتب الأخيرة فكانت من نصيب كل من الجزائر، ليبيا، تونس

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

ويعود ذلك بالأساس إلى نقص الترويج للتكنولوجيا المالية في هذه المناطق بالإضافة إلى ضعف التحكم في التكنولوجيات الحديثة وهذا هو الواقع في هذه البلدان

واقع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بالدول العربية

وصل عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الدول العربية إلى 105 شركة عام 2015 مقارنة بنحو 46 شركة فقط عام 2013، وهذا حسب ما أشار إليه تقرير أصدرته شركتا (بيغورت) و (ومضة) عن اتجاهات صناعة التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي يعد أول دراسة بحثية حول هذا القطاع، موزعة كالتالي: 29% بشمال إفريقيا و43% بدول مجلس التعاون الخليجي و 29% في دول المشرق العربي و يأتي على رأس تلك الدول المستخدمة للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط دولة الإمارات العربية المتحدة، خاصة أن لديها بيئة حاضنة لتطوير قطاعات (الفينتيك) بإجمالي 30 شركة ومصر 17 شركة الأردن 15 شركة لبنان 15 شركة، المغرب 8 شركات الكويت 6 شركات السعودية 6 شركات تونس 3 شركات الجزائر شركتان

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

وكل من البحرين وسلطنة عمان وقطر شركة واحدة في كل منهم، ويعكس التركيز على هذه المراكز حقيقة أن هذه المناطق تمتلك البيئات الحاضنة الأكثر تقدماً للشركات الناشئة والتي نمت بشكل كبير بفضل الدعم الحكومي، وانخراط القطاع الخاص، ومستوى الثقافة المالية والاستقرار السياسي

تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الوطن العربي

في استبيان أجراه صندوق النقد العربي شمل 14 دولة كشف أن معظم الدول لديها ثلاث تقنيات رقمية تم تبنيها، وكانت الحوسبة السحابية والمحافظ الرقمية التقنيات الأكثر شيوعاً التي تم تبنيها من قبل الدول العربية وتزامناً مع الجهود التي تقوم بها المصارف في تغيير البنية التحتية لمواكبة التقنيات المالية الحديثة، زاد الاتجاه نحو توظيف الحوسبة في التطبيقات المالية نظراً لقدرتها على توفير الأدوات التي تحتاجها الشركات من أجل تطوير التطبيقات وتقديم حلول جديدة للسوق بالسرعة التي يطلبها العملاء. كما أوضح الاستبيان أنه توجد 12 دولة تستخدم تقنية مالية واحدة على الأقل. وتعتبر العملات المشفرة والعملات الرقمية ونموذج نقل الأصول المالية من التقنيات الجديدة التي لم تطبق بعد في أغلب الدول العربية، نوضح الآن تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الوطن العربي و كما يلي

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

يتضح أن هناك 10 دول عربية تطبق المحافظ الرقمية و 9 دول تطبق الحوسبة السحابية في حين لا تطبق إلا اربع دول تقنية التمويل الجماعي وثلاث دول نموذج نقل الأصول المالية أو ما يعرف بسلسلة الكتل بلوك تشين. وتعتمد دولتان فقط العملات الرقمية ودولة واحدة فقط العملات المشفرة، في حين لا يوجد لدى دولتي فلسطين وليبيا أي تقنيات رقمية معتمدة في الوقت الحالي، وتعد البحرين الدولة الوحيدة التي تبنت خمس تقنيات من بين التقنيات الست المدرجة وأدرجت نموذج نقل الأصول المالية باعتبارها التقنية الوحيدة التي لم تستخدم بعد في الدولة وتطبق الإمارات العربية المتحدة ست تقنيات من أصل ست المدرجة. بالمقابل لا تطبق كل من مصر وتونس ولبنان إلا تقنية واحدة فقط

علما ان التقنيات الست هي :

- 1- الحوسبة السحابية
- 2- نموذج نقل الاصول المالية
- 3- العملات المشفرة
- 4- العملات الرقمية
- 5- المحافظ الرقمية
- 6- التمويل الجماعي

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

المحور الثالث : دور التكنولوجيا المالية في إرساء الشمول المالي في الوطن العربي

يعتبر الشمول المالي الرقمي محور اهتمام مختلف دول العالم، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي تشهده الصناعة المالية وانتشار استخدام المنتجات المالية حيث يهدف إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية مما يسهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وفيما يأتي عرض الواقع الشمول المالي في العالم العربي ودور التكنولوجيا المالية في إرسائه

ماهية الشمول المالي

تعريف الشمول المالي: يعتبر الشمول المالي من أحد القضايا الرئيسية التي تهتم بها الحكومات في الآونة الأخيرة لما لها من أهمية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدول، حيث تبنت مجموعة العشرين محور الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في برنامج التنمية الاقتصادية والمالية، كما حدد البنك الدولي هدفا استراتيجيا في تعميم الخدمات المالية للجميع في 2020 لدورها الفعال في محاربة الفقر والبطالة على مستوى العامل، وعلى ضوء هذا الاهتمام الدولي بهذا الموضوع بدأت المؤسسات والأطر الإقليمية الدولية ذات العلاقة بالعمل على إيجاد تعريف للشمول المالي :

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

عرفت الشبكة الدولية للتثقيف المالي المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه : العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق نماذج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي .

ومن وجهة نظر اتحاد المصارف العربية فإن الشمول المالي مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من الأفراد والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف.

من خلال التعريفين السابقين يتضح لنا بأن الشمول المالي هو : القدرة على إيصال الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع وبأقل تكلفة

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

أهمية الشمول المالي: تكمن أهمية الشمول المالي فيما يلي

- الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية. إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي؛
- الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية، حيث يساهم في تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية، ويتحقق ذلك من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية
- الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، كما يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو كما يساهم الشمول المالي في تعميم ونشر الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بمختلف شرائحه وخاصة ذوي الدخل المحدود.

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

- أتمتة النظام المالي، حيث أدت التكنولوجيا المالية إلى زيادة مستويات الشمول المالي في العديد من دول العالم، حيث أصبحت المعاملات تتم بسرعة وبتكلفة أقل، كما أصبح النظام المالي قادرا على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة سيسمح بدخول العديد من المتعاملين في شبكة النظام المالي الرسمي

مؤشرات الشمول المالي العالمي

أنشأ البنك الدولي قاعدة بيانات جديدة للشمول المالي العالمي (جلوبال اندكس) والذي يستعمل لقياس مستوى استخدام الأفراد البالغين للخدمات المالية والمصرفية، ويعد مؤشر الشمول المالي العالمي مصدر البيانات العالمي الذي يمكن من خلاله إجراء مقارنة دولية وإقليمية، وقد طرح البنك الدولي بيانات الشمول المالي في السنوات التالية 2011، 2014 ، 2017 ، 2019 ، 2021 وتتم مقارنة الدول وفق مؤشرات الشمول المالي لمعرفة قدرتها على تحقيق هذا الأخير وتطوره وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

- مؤشر امتلاك الأفراد لحسابات في مؤسسات مالية رسمية:

هو مؤشر الشمول المالي العام، حيث يتم بواسطته مقارنة الدول وفق نسبة الشمول العالمي لامتلاك الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الحسابات مصرفية في مؤسسات رسمية

و من خلال الاطلاع على نسب ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة نلاحظ ما يلي:

زيادة تحقيق الشمول المالي، حيث يمتلك حوالي 68.5% من البالغين عالميا حسابات في سنة 2017 مقابل 62% سنة 2014 و 50.6% سنة 2011، لكن هناك تفاوت بين الدول، فيمتلك البالغين في الدول المتقدمة دول منظمة التعاون الاقتصادي 94% من الحسابات في مؤسسات رسمية سنة 2017 مقابل 42.6% و 37.2% في دول إفريقيا جنوب الصحراء، والدول العربية على التوالي والتي تعتبر نسباً متدنية، وحسب تقرير مجموعة البنك الدولي لسنة 2017 فإن هناك حوالي 1.7 مليار بالغ لا يمتلكون حسابات مصرفية أغلبهم يعيشون في الدول النامية، حيث يعيش قرابة النصف في سبعة دول فقط وهي : بنغلادش، الصين، الهند إندونيسيا المكسيك وباكستان، وتمثل النساء 56% من ذلك.

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

-مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية:

يقيس هذا مؤشر مدى قيام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية و من خلال الاطلاع على نسب الادخار عالميا لسنة 2021 نلاحظ ما يلي :

أن 71% من البالغين في الدول المرتفعة الدخل قاموا بالادخار مقابل 43% منهم في الدول النامية وبمعدل عالمي قدر بـ 48 % سنة 2021، حيث أن 55% من مجموع البالغين المدخرين في الدول المرتفعة الدخل قاموا بالادخار في مؤسسات مالية رسمية، أما في البلدان النامية 21% منهم من يستعمل هذه الطريقة في الادخار، و 3% منهم يدخرون بطرق شبه رسمية من خلال استخدام ناد الادخار، وهو ما يشاع في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، إما المدخرات باستخدام وسائل أخرى كادخار النقود في المنزل أو الادخار في الماشية والمجوهرات أو العقارات، أو استخدام الأدوات الاستثمارية التي تطرحها الأسواق المالية، أو شراء الأوراق المالية الحكومية فكانت نسبها 16% في الدول المرتفعة الدخل و 22% في الدول النامية.

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

- مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:

يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق من المؤسسات المالية الرسمية، وقد تمت مقارنة إقليمية بهذا المؤشر ، و من خلال الاطلاع على مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية نلاحظ ما يلي:

أن نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية على المستوى العالمي منخفض نوعا ما حيث تصل نسبه إلى 22.3% و 22.5% في سنتي 2017 و 2021 على التوالي، وتتصدر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذلك بنسب قدرت بـ 53.5% و 56.8% في سنتي 2017 و 2021 في حين تأتي المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة عالميا بنسب متدنية جدا قدرت في حدود 8.1% حيث يلجأ أغلبهم إلى الاقتراض من الأسر والأصدقاء، بدلا من الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية.

تقييم مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الوطن العربي

رغم المجهودات التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، إلا أنه يبقى أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم، مما يتطلب بذل الجهود من أجل تعزيزه وإرساء دعائمه، وتعتبر التكنولوجيا المالية مطلبا ضروريا وهاما يجب تفعيله في العالم العربي، ويرجع ذلك لأهمية نشاط شركات التكنولوجيا المالية حيث تسمح بتحقيق الأهداف التالية:

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

- تقدم حلولاً وبدائل بسيطة: تقوم التكنولوجيا المالية بتقديم حلولاً تناسب المستهلكين، كما تطور كافة الأدوات المالية التي تسيطر عليها البنوك مثل عمليات التحويل المالي، وبطاقات الائتمان التجارية وغيرها من الأدوات، وذلك من أجل توفير بدائل مفيدة للمستهلك وسهلة في الاستخدام، وذلك مثل شركة ترانسفير وايز التي استطاعت خفض قيمة عمليات التحويل المالي بشكل كبير بعيداً عن البنوك وطرق التحويل التقليدية
- تميزها بالعالمية تتميز التكنولوجيا المالية بتوفير خدماتها المالية عالمياً، حيث تتم جميع الخدمات عبر الإنترنت وعبر الهواتف المحمولة، مما يمكن أي شخص من القيام بالخدمة التي يريدونها بسرعة وفي أي مكان فقط من خلال اتصاله بالإنترنت
- وسيلة منخفضة التكلفة تقدم التكنولوجيا المالية حلولاً منخفضة التكلفة مقارنة بالخدمات المالية للبنوك والخدمات المالية التقليدية، فالفوائد المتوقعة من التمويل الرقمي لا يمكن أن تتحقق بالكامل إلا إذا كانت تكلفة تقديمها الخدمات المالية الرقمية ضئيلة أو معدومة؛

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

- تعد وسيلة آمنة: تتميز الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية بالأمان أكثر من الخدمات المصرفية التقليدية، حيث يمكنك استخدام العملات المشفرة في التكنولوجيا المالية، مثل عملة البيتكوين والتي تتم من خلال تقنية البلوكتشين، وتوفر لك أمان وحماية وثقة أثناء تحويل الأموال؛
- جودة خدماتها والتحسين المستمر فيها : تقدم شركات الفينتك خدمات مالية متطورة باستمرار، كما تحرص على توفير كافة التحسينات اللازمة والتي تلبي احتياجات العملاء، حيث تشهد تطورا مستمرا في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- من شأن التكنولوجيا المالية أن تلعب دورا حاسما في زيادة نسبة الشمول المالي من خلال أشكال عديدة ومستحدثة من العمليات المالية والمصرفية التي يمكن إجراؤها عبر الهاتف المحمول أو الانترنت وعلاوة على ذلك وبحسب تحالف الشمول المالي فيتم البحث في أبرز خصائص التكنولوجيا المالية التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي.

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

المدفوعات الرقمية:

يعزى الجانب الأكبر من التحسن في الشمول المالي على مستوى العالم إلى تطور الحلول الرقمية والتوسع في الدفع عبر الهاتف المحمول وشبكة الانترنت وتبني الحكومات نظم دفع الرواتب والمعاشات ومستحقات الضمان الاجتماعي من خلال تحويلات مصرفية في العالم العربي ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات المدفوعات الرقمية بالدفع أو الاستلام، من 20% سنة 2017 إلى نحو 29% سنة 2021 ، إلا أن هذه النسبة تبقى الأدنى عالميا، و من خلال الاطلاع على المقارنة الاقليمية المتعلقة بنسبة عمليات المدفوعات الرقمية من طرف البالغين نلاحظ ما يلي:

تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المراتب الأولى في عمليات المدفوعات الرقمية، حيث قام 84% من البالغين في الإمارات بعمليات دفع واستلام أموال عبر الانترنت عام 2019، تليها البحرين 77.3%، في المقابل سجل كل من المغرب 16.7%، موريتانيا 15.7% ، وفلسطين 14.2% و هي أدنى نسب عالميا وعربيا من حيث إجراء عمليات المدفوعات الرقمية

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى الحسابات المصرفية أو دفع الفواتير أو التسوق

تظهر بيانات البنك الدولي أن 15.2% من البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية في العالم العربي استخدموا الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساباتهم المصرفية عام 2019، و 9% فقط قاموا بدفع الفواتير أو التسوق عبر الانترنت، وهذه النسب هي الأدنى على مستوى العالم، و من خلال الاطلاع على تقرير نسبة البالغين الذين قاموا باستخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى الحسابات ، يمكننا ملاحظة ما يلي:

على الصعيد العربي استخدم 52.9% من البالغين الذين يملكون حسابا مصرفيا في الإمارات هواتفهم المحمولة أو الانترنت للولوج إلى حساباتهم المصرفية، وهي أعلى نسبة عربيا، تليها السعودية % 35.7، فالبحرين % 34.9 ، فالكويت والعراق بنسبة 29.8% و 25.2% على التوالي، في المقابل جاءت مصر المغرب والجزائر في المراتب الأخيرة. أما بالنسبة لدفع الفواتير أو التسوق عبر الأنترنت فاحتلت الإمارات كذلك المرتبة الأولى عربيا بنسبة 59.7%، تليها البحرين 43.7%، فالسعودية 38.5% ، في المقابل جاءت موريتانيا 3.8% مصر 3.5% ، والمغرب 2% في المراتب الأخيرة عربيا

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية في الوطن العربي :

لا تزال هناك عدة معوقات كبيرة وهيكلية ومؤسسية تواجه وتحد من نمو التكنولوجيا المالية في الدول العربية، ويمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

- ضعف بيئة الاعمال ومشكلة القيود التي لا تزال قائمة على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق، تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل في الأسواق
- ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة، التي تركز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة
- عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو قطاع التكنولوجيا المالية، بالرغم من العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية، ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية
- تدني جودة خدمة الانترنت في بعض الدول العربية، و الهواتف المحمولة و ارتفاع أسعارها بالرغم من ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة؛

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

- الدعم المؤسسي الأوسع لا يزال محدودا، حيث قام عدد قليل من الدول العربية بإنشاء حاضنات و معجلات (مصر لبنان والامارات العربية المتحدة) للمساعدة على زيادة الشركات الناشئة، أو إنشاء مختبرات تنظيمية ، اما (أبو ظبي، البحرين والمملكة العربية السعودية) هي التي تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية
- من جانب الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية، فإن فجوة الثقة" ومستويات الوعي المالي تشكل قيودا رئيسية أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع توفر الثقة للحد من عدم اليقين، يضاف إلى ذلك مشكلة الترويج لهذا النوع من الخدمات ومشكلة المستوى التعليمي للعميل في الدول العربية
- مشكلة الخطر الإلكتروني، فالهجمات الإلكترونية قد تؤدي إلى اضطرابات في التشغيل، وتكبد الخسائر المالية والإضرار بالسمعة والمخاطر النظامية، وقد تصبح من القيود المعوقة ما لم يتم العمل على تقوية أطر الأمن المعلوماتي

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

تعد الدول العربية دولا منفتحة على مستجدات وابتكارات البيئة المالية العالمية التي شهدت تطورات معتبرة في السنوات الأخيرة، تجلت إحدى مظاهرها في تنامي الاستثمار في التكنولوجيا المالية، حيث تسعى على غرار مختلف دول العالم الى تشجيع الاستثمار فيها نظرا لدورها الكبير في تعميم وإيصال الخدمات المالية الى مختلف شرائح المجتمع وتعزيز الشمول المالي، غير أن هذا التوجه يظل ضعيفا نظرا لتراكم العديد من العوائق والصعوبات المرتبطة بعدم ملائمة بيئة الأعمال، وهو ما يتطلب بالقيام بعد جهود ترتبط

بما يلي :

- العمل على إجراء تغييرات جذرية وصارمة في الأطر القانونية والممارسات التنظيمية فيما يخص التكنولوجيا المالية، بما يتماشى مع إنشاء الشركات الناشئة وإزاحة جميع المخاطر التي تعترضها، كما يجب
- تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والرفع بجودة الإنترنت للسماح باعتماد تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة؛

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

- إعداد خطة عمل للتكنولوجيا المالية في المنطقة العربية، وبالأخص الدول التي تعرف تدني مستوى هذه الصناعة فيها، من أجل توحيد جهود الشركات الناشئة والحكومات والمستثمرين بما يحقق المصلحة العامة
- ضرورة الاهتمام بنشر الثقافة المالية في المجتمع العربي، من أجل تعزيز ثقة العملاء في النظام المالي، و توفير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات المجتمع وحماية العملاء ضد الاحتيال المالي، والاستفادة من تطبيق التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التكنولوجيا المالية وتطبيقها في الدول العربية
- تفعيل دور مختلف الوسطاء من وسائل الإعلام والجامعات والهيئات المالية في نشر الثقافة المالية المتعلقة بمختلف الخدمات المالية التي تتيحها التكنولوجيا المالية وفوائدها ومزاياها

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

- إدراج تخصصات في الجامعات ومراكز التكوين تعني بتأهيل العنصر البشري وتكوينه وتزويده بالمهارات والخبرات اللازمة لإنشاء شركات التكنولوجيا المالية

- الاستثمارات المستدامة. مازال هناك حاجة إلى الاستثمارات في المراحل الأولى للمشاريع لتحسيس الجيل القادم من المبتكرين. وثمة حاجة أيضا إلى الاستثمار بعد المرحلة الأولى من التمويل، عندما تكون الطول المالية التكنولوجية قد نضجت، وإن لم تكن قد غطت تكاليفها، لكنها مازالت تحتاج إلى مبالغ أكبر من التمويل المستدام

- التعليم والتدريب. هناك حاجة أيضا إلى برامج تعليم عالية الجودة لصقل المواهب الجديدة وتحسين الأهلية للتوظيف من خلال توفير المهارات العملية في موقع العمل، فضلا عن التدريب النظري

-Financial Stability Board. (2017). Financial Stability Implications From Fintech

- بوتينة حدة (2018) . أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، حيث استطلاعي الآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية مجلة دراسات محاسبية ومالية

- بولمرج وحيدة ،كتاف شافية (2021) الشمول المالي ودور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيزه، تجربة السودان نموذجا مجلة البشائر الاقتصادية .

- تقرير "التقنيات المالية (2020) . "مركز التواصل والمعرفة المالية المملكة العربية السعودية

- تقرير التكنولوجيا المالية (2021) تقرير التكنولوجيا المالية في الشرق الوسط وشمال إفريقيا

- تقرير مؤسسة الكويت للتقدم المالي (2021) . فينتك الابتكارات المالية التقنية ، شركة مارمور مينا انتليجنس

- ريهام أحمد ممدوح (2021) . أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية المجلة للعلمية للتجارة والاقتصاد

- سعيدة حرفوش (2019) . التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي مجلة آفاق علمية

- صليحة فلاق ،سامية شارئي (2021) دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي - تجربة مملكة البحرين مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية .

المراجع

- صندوق النقد العربي ، تقرير الاستقرار المالي العربي
- عبد الحليم عمار غربي (2019) فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي مجلة بيت المشورة.
- عبد الكريم أحمد قندوز (2019) التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية صندوق النقد العربي
- لطرش ذهبية ، حراق سمية (2020) . واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة
- مختبر ومضة وبيفورت (2016) التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : توجهات قطاع الخدمات المالية
- نادية لوزري (2021) واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية مجلة بحوث الاقتصاد و الادارة
- زرقاطة مريم، ضامن وهيبة(2023) واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي، مجلة بحوث الاقتصاد و الادارة.



Thank You